تطور التجارة الخارجية في العراق

دراسة تحليلية للمدة 1950-2002

Development of Foreign Trade In Iraq
Analysis Study 1950 -2002

الاستاذ الدكتور قصي قاسم الكليدار

المدرس خليف فيروز مهيدي

المدرس المساعد علية جسام محمد

المعهد التقني المسيب

الخلاصة

تعتبر التجارة الخارجية احدى القطاعات الاقتصادية المهمة وخاصة في الدول النامية من خلال دورها الايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني , وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية وينطلق البحث من فرضية أمكانية بروز دور التجارة الخارجية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بها في ظل ظروف العراق مع ماسبق ان حققته التجارة الخارجية من انجازات في مجال النمو الاقتصادي وتطور الدخل القومي . ويهدف البحث في الجانب النظري الى تعريف التجارة الخارجية واهميتها وسياستها واستعراض نظريات التجارة الخارجية وفي الجانب التطبيقي الى تحليل تطور المؤشرات الاقتصادية التي تخص التجارة الخارجية ولفترة الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات ولغاية 2002 ثم تحليل تطور نسبة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد الدولي ثم تطورمستوى اهمية الصادرات من الدخل القومي ثم تطورمستوى اهمية الاستيرادات من الدخل القومي ثم تحليل تطورالميزان التجاري العراق مع النفط وبدون النفط ومعرفة الفائض والعجز الذي يواجهه اقتصاد العراق , وكذلك تطور حصة الفرد من الدخل القومي . كما نقوم اخيرا بتحليل تطور حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات في العراق.

Abstract

The Foreign Trade is the one of the important Economic Scatters Specially in the Development country from increase rates of growth National Income &achieve the Structural changes in National Economy & achieve Important Production &Consumer goods Research beginning from appear role of the Foreign Trade from especial Economic appointments in condion of Iraq like in old period. When the Foreign Trade achieved high development and increase in the National Income The Research aims to identification Foreign Trade and importance & policies of it. We showed theories Foreign Trade Practices to measurement & analysis economic appointment whose Related to Foreign Trade in $50^{th,}$ 60^{th}, 70^{th}, 80^{th}, 90^{th} and 2000 to 2002 & measurement ratio of Economic Bare to the National Economy & importance Exports & Inports from National Income and Measurement of Iraqi Balance of Trade with oil &without oil and knowledge the Surplus & Deficit in Iraqi Economy .The Personal Mean of National Income & Development of Personal Mean of Exports & Imports in Iraq.

مقدمــة

منذ اقدم العصور مارست الامم التبادل التجاري ولكن حجمه كان صغيرا" ومقتصرا" على انواع معينة من السلع نظرا" لظروف الانتاج والنقل والمواصلات في تلك العصور الغابرة الا ان التبادل التجاري توسع كثيرا" وتطور نوعيا" بعد قيام الثورة الصناعية في اوربا . وفي هذه الايام يصعب تصور دولة معينة تعيش في عزلة عن العالم الخارجي دون علاقات تجارية خارجية . وان للتجارة الخارجية مكانة بارزة في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على السواء حيث تشكل رافدا حيويا في تكوين الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر التجارة الخارجية احد الركائز الاساسية للاقتصاد القومي وتؤدي دورا استراتيجيا بالغ الاهمية في عملية التنمية الاقتصادية كما ان اختيار ستراتيجية معينة للتنمية يتاثر بالموقف في هذا القطاع. وكلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية الى الدخل القومي في دولة نامية كلما ازدادت الاتجاهات غير الملائمة في التجارة الخارجية على التنمية فيها. كما تدل حصة التجارة

الخارجية من الدخل القومي في حد ذاتها على درجة التطورالاقتصادي والتخلف في اي دولة. وان التجارة الخارجية لها اهميتها في اي ستراتيجية تنموية. وتظهر اهمية الصادرات في تصحيح الخلل في هيكل الاقتصاد الذي تبدا به التنمية الاقتصادية . وتعتبر التجارة الخارجية مصدرا مهما من مصادر عوامل نمو الاقتصاد الوطني في اي بلد من البلدان.

اهمية البحث:

ان التجارة الخارجية لها دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية كما انها تسهم ايجابيا في زيادة الدخل القومي حيث تمثل الصادرات عامل اضافة مباشر للدخل ,أما الاستيرادات بالرغم من تسرب جزء من الدخل الى الخارج . فهي تساهم ايضا في معدل نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية . وان قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العراقي يبدو ذلك جليا من النسبة المرتفعة للصادرات والاستيرادات ومجمل التجارة الخارجية الى الناتج القومي .

مشكلة البحث:

ضرورة معرفة تأثيرالصادرات والاستيرادات على نمو الدخل القومي في العراق . وهل الصادرات لوحدها تؤدي الى الزيادة. ام ان استيراد مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية.

فرضية البحث :

إن للتجارة الخارجية دورا مهما في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة في ظل ظروف العراق مع ما سبق ان حققته التجارة الخارجية من انجازات في مجال النمو الاقتصادي وتطور الدخل القومي في دول نامية ومتقدمة اخرى .

حدود البحث :

يتحدد بالمدة من عام 1950 ولغاية 2002 في العراق .

اهداف البحث:

1-تطور الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي.
2-تطور نسبة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد الدولي.
3-تحليل تطور الاهمية النسبية للصادرات وللاستيرادات من الدخل القومي.
4-حساب تطور الميزان التجاري العراقي.
5-تحليل تطور حصة الفرد من التجارة الخارجية ومن الدخل القومي.
6-تطور حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات.

تم الاعتماد على البيانات الاحصائية الرئيسية :-

طريقة ومنهجية البحث:

تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي في استعراض المعلومات ومنها دراسة المصادر والبحوث التي تطرقت الى الموضوع واستعراض سياسة التجارة الخارجية وكذلك استعراض نظريات التجارة الخارجية .

الجانب النظري :

يتضمن عدة محاور :-

المحور الاول /

اسباب قيام التجارة الخارجية واهميتها وسياستها ونظرياتها

(1)- اسباب قيام التجارة الخارجية .

ان اقطار العالم ترتبط كلها في الواقع بعضها ببعض ارتباطا وثيقا عن طريق التجارة الخارجية ويرتبط ببعضها البعض تجاريا . وقد تزداد حجم التجارة الدولية خلال العقود الاخيرة للقرن الماضي بنسب فاقت معدل الزيادة في الانتاج والدخل العالميين . وقد انعكس ذلك في حركة واسعة للافراد وراس المال والتكنولوجيا والخبرات الادارية واصبحت اسواق رؤوس الاموال الدولية اكثر تكاملا من السابق واصبح من الضروري دراسة اثر التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي على الدخل والانتاج لاهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي [1].

أ-ان السبب في قيام التجارة الخارجية هو التخصصوتقسيم العمل وعدم امكانية بلد معين من انتاج كل ما يحتاجه ويكفيه من السلع الدولية الراهنة لذلك يلجأ الى التجارة الدولية[1].

ب-وان السبب الاخرهو الاختلاف في التكاليف.

ج-وان السبب الاخرهوالاختلاف في الوفرة النسبية في عناصر الانتاج وغيرها.

(2)-اهمية التجارة الخارجية وطبيعتها .

ان تبادل السلع والخدمات على النطاق الدولي يعد اهم عنصر كمي في العلاقات الاقتصادية الدولية . إما المحتوى الجوهري الاخر لتلك العلاقات فيشمل على حركة الاشخاص ورؤوس الاموال من بلد لاخر . وان لكل بلد نظامه النقدي الخاص به. وكلما زاد مستوى الدخل زاد حجم التجارة وليس هناك من بلد يستطيع ان ينتج كل ما يحتاجه من السلع حتى ولو كان ذلك البلد متقدما صناعيا .وهذا وحده سبب كاف لقيام التجارة الخارجية فتبادل السلع والخدمات بين البلدان المختلفة يقوم على نفس المقتضيات الاقتصادية الاساسية للتبادل بين الاقاليم المختلفة لنفس البلد .

وان دور التجارة الخارجية في تنمية البلدان النامية تتضمن ثلاث محاور وهي :

أ - دور التجارة الخارجية في تزايد الاستيرادات الضرورية من مستلزمات التنمية[2].

ب - دور التجارة الخارجية في تكوين رأس المال لتمويل التنمية[3].

ج - دور التجارة الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية للاقتصاد بما يحقق التنمية [4].

(3) سياسة التجارة الخارجية:

طور الكلاسيكيون منذ قرنين من الزمن تحليلا اقتصاديا عن سياسة التجارة الخارجية قائما على اساس مبدأ الميزة النسبية وحددوا على اساسه المردودات والعوائد الاقتصادية التي يمكن للبلدان المتاجرة مع بعضها للحصول عليها وما دامت هذه البلدان راغبة بالمتاجرة فيمكن الحصول على ارباح اكثر من التجارة بدون وضع قيود عليها اي سيادة التجارة الحرة . وكان حجة هؤلاء آ ن اي تقييدات على حرية التجارة ستقلل من حجم التجارة وستحد من رفاه البلد اقتصاديا [5].

وبالرغم من الدفاع المتناهي عن حرية التجارة والبرهنة اقتصاديا عن فوائدها الكثيرة للاطراف المتعددة من البلدان فقد ندر من اتبع سياسة تقوم على حرية التجارة في كل او معظم البلدان الرأسمالية حيث انها تضع عوائق كثيرة لايقاف تدفق السلع الاجنبية الى داخل اسواقها وذلك لحماية المشاريع والصناعات المحلية في تلك الدول لانها تحقق ايرادات مستلمة من قبل الدولة , وكذلك العمل على تخفيض الاستهلاك من تلك السلعة المستوردة , كذلك لمنع اغراق السوق المحلية من قبل المحتكين الاجانب وزيادة تشغيل العمال في داخل البلد عن طريق تقييد الاستيرادات من الخارج وكذلك التعلق بحجة الامن القومي لغرض حماية الصناعة ومنها صناعة الاسلحة لاغراض الدفاع الوطني كحماية الزراعة ولاطعام الشعب اذا حاصره العدو[1].

وخلاصة القول ومنذ ظهور الدولة القومية لم تصادف محاولات حرية التجارة الا مدى محدود من النجاح بينما جرت محاولات لخلق وحدات اقتصادية تتالف من عدة دول لاسباب اقتصادية وسياسية مختلفة مثل السوق الاوربية المشتركة والاسواق الخليجية ,والسوق الحرة في جنوب شرق اسيا .

(4) نظريات التجارة الخارجية : وهناك العديد من النظريات التجارية:

أ-**النظرية الميركانتيلية في التجارة** : وهي النظرية التي سادت في القرن السادس عشر في بلدان مثل بريطانيا واسبانيا وفرنسا وهولندا . وان اهم طريق لدى اي بلد ما لكي يصبح غنيا وقويا هو ان يصدر اكثر مما يستورد . ويسوى الفرق بين الصادر والوارد بتدفق المعادن النفيسة غالبا (الذهب) الى الداخل وكلما استحوذ بلد على ذهب اكثر اصبح اعظم غنى واشد قوة . ومن ثم تبنى الميركانتيليون فكرة ان الحكومة تنمي الصادرات وتقييد الواردات حيث تستحيل على كل الدول ان تحقق فائض صادرات في نفس الوقت حيث ان كمية الذهب الموجود ثابتة في اي فترة زمنية فان ما يكسبه بلد لابد ان يكون على حساب بلدان اخرى[6].

ب- نظرية التوازن التلقائي : وقد اعتمد دافيد هيوم في تحليله للعلاقات التجارية الدولية على ما اسماه نظرية التوازن التلقائي حيث افترض ان المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلدان الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة الى تدخل الدولة .

فاذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي يودي ذلك الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض صادراتها وزيادة وارداتها وبذلك يحدث عجز في ميزانها التجاري وعليه يتم تسرب الذهب الى الخارج. وعلى العكس في حالة نقص المعدن النفيس عن القدر

الذي يتناسب مع حجم نشاطها الاقتصادي يؤدي الى انخفاض اسعار السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها وبالتالي سوف يتم تدفق الذهب الى الدولة من العالم الخارجي .

ج- **نظرية تقييد التجارة** : ان الاقتصادي جون ستيوارت ميل هاجم دافيد هيوم في التوازن التلقائي على اساس عدم وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الاسعار وبذلك نجد انه يصل الى ان من مصلحة الدولة ان تقييد تجارتها بالدرجة التي تؤدي الى وجود فائض في ميزانها التجاري . ولقد ميز جون ستيوارت ميل بين التجارة الخارجية الايجابية والتي يقصد بها المستندة على صناعه قائمة بحيث يعتمد التصدير على ما ينتجه عنصر العمل وليس الطبيعية وبين التجارة الخارجية السلبية وهي التي تعتمد اساسا على ما تنتجه الطبيعة وليس العمل .

د- **نظرية التجارة الحرة (نظرية الميزة المطلقة):**وقد تبنى هذه النظرية الاقتصادي المشهور ادم سميث حيث هاجم النظرية الميركانتيلية عن التجارة , ودعا بدلا منها الى التجارة الحرة باعتبارها احسن سياسة لدول العالم . ويرى ادم سميث ان التجارة الحرة يمكن عن طريقها لكل بلد ان يتخصص في انتاج السلع التي فيها ميزة مطلقة (اي يمكن ان ينتجها بكفاءة اكبر من غيره من الاقطار) ويستورد تلك السلع التي لاتتوافر فيها ميزة مطلقة (تنتجها بكفاءة اقل) ويمكن لهذا التخصص الدولي للعوامل في الانتاج ان يؤدي الى زيادة الناتج العالمي تتقاسمها الدول المتعاملة فيما بينها . ومن ثم فليس من اللازم ان يكون مكسب كل بلد ما على حساب الدول الاخرى فكل الدول يمكن ان يتحقق فيها الكسب في ان واحد[6].

هـ- **نظرية الميزة النسبية (نظرية التكاليف النسبية):**حيث ان ديفيد ريكاردو تبنى هذه النظرية وانه فرض ان المنافسة التامة لابد ان تكون سائدة وكذلك فرض حرية وسهولة انتقال عنصر العمل كما فرض ان اجر العامل وحده هو الذي يحدد تكاليف الانتاج واكثر في امثلته التي ساقها بان التخصص الدولي وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما ان معدل التبادل الدولي يقع بين ماسماه الحد الادنى والحد الاقصى لثمن احد السلعتين بالنسبة للاخرى . وقد تعرضت اراء ريكاردو الى انتقادات عديدة من حيث صعوبة انتقال عنصر العمل من بلد لاخر , وكذلك من ناحية تحديد تكاليف الانتاج فان عنصر العمل هو احد عناصر الانتاج وليس وحده الذي يحدد تكاليف الانتاج ولكن يمكن تفسيره بدلالة تكلفة الفرصة. وقد وضح جون ستيوارت ميل ان القيمة الدولية للسلعة لاتتحدد على اساس نفقة انتاجها وانما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع البلد الاخر وان توزيع النفع يتوقف على عاملين اساسية هما حجم الطلب ومرونة طلب كل من البلدين على سلع البلد الاخر[7].

و-**نظرية التجارة الحديثة في التجارة الدولية** :وتسمى بنظرية هكشر – اوهلين . وقد راينا ان اساس التجارة هو الاختلاف في اسعار السلع النسبية قبل التجارة بين البلدين . ويستند هذا الفرق بدوره الى فرق في عوائد عوامل الانتاج او في التكنولوجيا او في الاذواق بين البلدين . ان فارقا في عوائد عوامل الانتاج او التكنولوجيا يؤدي الى فارق في شكل وموضع منحنى امكانيات الانتاج لكل بلد ومالم يحيد هذا الفارق في الاذواق فسوف يؤدي الى اسعار سلعية نسبية مختلفة وتجارة متبادلة الميزة . ومع ذلك وحتى اذا كان

للبلدين نفس عوائد عوامل الانتاج والتكنولوجيا تماما (وبالتالي منحنيات انتاج متطابقة) فان فرق الاذواق يمكن ان يكون اساس تجارة متبادلة الميزة.

وتركز نظرية هكشر – اوهلين على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الانتاج واسعار العوامل بين الدول كأهم سبب للتجارة . ويعتبر ذلك افضل من الاسلوب الكلاسيكي في النظريات السابقة[8],[9] وتنبأ هذه النظرية بان كل بلد سوف يصدر السلعة التي يستخدم في انتاجها عاملا وفيرا ورخيصا نسبيا ويستورد السلعة التي يستخدم في انتاجها عاملا اكثر ندرة وتكلفة نسبياً , فالبلد الذي يتوفر فيه العمل فانه يقوم بتصدير السلع الصناعية التي تنتج مثل هذه السلع إما البلد الذي يتوفر فيه راس المال فانه يقوم بتصدير السلع التي تحتاج الى تكنولوجية متطورة في انتاجها وهكذا وبهذه الطريقة العامة استطاعت الصين ان تغرق الاسواق بالسلع التي تحتاج الى ايدي عاملة في صناعتها.

الجانب والتحليلي :

بعد استعراض الجانب النظري نقوم بتحليل البحث و البيانات التى تم الحصول عليها من وزارة التخطيط . ونقوم بتحقيق اهداف البحث وتحقيق فرضية البحث.

اولا:تطور مستوى الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي في العراق للمدة (1950– 2002)

لقد تطورت ارقام التجارة الخارجية بملايين الدنانير والتي تشمل الصادرات والاستيرادات خلال الخمسينات ففي 1950 كانت اكثر من 73 مليون دينار زادت عام 1960 الى 355 مليون دينار كما زادت في فترة الستينات حتى وصلت الى اكثر من 525 مليون دينار عام 1969 كما زادت في السبعينات لتصل عام 1969 الى اكثر من 736 مليون دينار كما زادت في 1980 لتصل الى اكثر من 11955 مليون دينار لتصل عام 1980 الى اكثر من 17239 مليون دينار كما زادت عام 1991 الى 19111 مليون دينار ووصلت في نهاية التسعينات 1999 الى 388885 مليون دينار وفي عام 2002 الى حوالي 525000 مليون دينار كما هو واضح من الجدول رقم (1). وتعد الاهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة الى الدخل من المؤشرات المهمة لقياس اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من جهة ولقياس درجة الانكشاف الاقتصادي من جهة اخرى وقد اصبح من المؤكد انه كلما ارتفعت هذه النسبة في بلد من البلدان كلما ازداد اثر الاتجاهات غير الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية حيث توضح النسبة المرتفعة لهذه العلاقة مقدار انعكاس الاثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد القومي من جراء الظروف والاتجاهات غير الملائمة في مجال التجارة الدولية وفي اقتصاديات الدول المتقدمة . ويعتبر العراق في مقدمة الدول التي تمثل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من دخلها القومي كما هو واضح من الجدول (1) .

جدول (1) التجارة الخارجية والدخل القومي والاهمية النسبية للتجارة الخارجية ونسبة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (1950 -2002) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الدخل القومي	التجارة الخارجية	الاهمية النسبية للتجارة الخارجية %	نسبة الانكشاف الاقتصادي %
1950	237,0	158,0	73,2	46	31
1951	263,0	184,0	100,1	54	38
1952	296,1	217,0	145,5	67	49
1953	323,0	244,0	195,3	80	61
1954	374,4	284	221,0	78	59
1955	386,8	289	275,0	95	71
1956	428,9	335,0	277,0	83	65
1957	430,1	353,0	238,2	68	55
1958	484,7	374,0	299,6	80	62
1959	509,6	392,0	312,5	80	61
1960	565,5	437,1	355,0	81	63
1961	615,1	484,2	364,3	75	59
1962	658,4	526,5	370,8	70	56
1963	670,6	525,3	388,2	74	58
1964	761,2	595,2	443,8	75	58
1965	831,0	659,3	473,4	72	57
1966	888,2	705,5	507,2	72	57
1967	882,7	714,8	442,5	62	50
1968	989,7	782,9	511,1	65	52
1969	1039,0	826,8	525,4	64	51
1970	1202,4	905,4	582,4	94	48
1971	1396,9	1021,0	796,9	96	57
1972	1398,9	1111,0	684,8	94	49
1973	1598,6	1339,4	1228,3	92	77
1974	3522,6	2847,1	2854,5	99	81
1975	4105,1	3491,1	3282,5	98	80
1976	5381,7	4826,1	3470,4	98	65
1977	6008,5	5386,2	4517,1	99	75
1978	7225,4	6709,9	4798,7	98	66
1979	11652,8	10588,5	8136,6	99	70
1980	15794,6	15323,0	11955,3	98	76
1981	11350,3	10064,9	5418,6	54	48
1982	12980,4	10321,2	5939,9	58	46
1983	11882,8	10616,0	4982,9	47	42
1984	15410,0	12681,7	4908,0	39	32
1985	14783,8	12686,7	5316,1	42	36
1986	15361,0	11558,7	3900,4	34	25
1987	18583,0	14494,7	2285,5	16	12
1988	20556,0	17267,1	4966,3	29	24
1989	21821,0	17238,6	1964,0	11	9
1990	24391,0	19025,0	2208,3	12	9
1991	23926,0	19140,8	199,1	1	1
1992	95348	40357	363,7	1	1
1993	124479	109252	5757,0	5	5
1994	616198	539297	54079,5	10	9
1995	1940994	1710658	254782,0	15	13
1996	2379254	2103581	578846,6	28	24
1997	2979505	2644974	283905,4	11	10
1998	3629037	3211167	4361614,2	136	120
1999	4391135	3888852	4154639,0	107	95

137	145	6654736,2	4318186	4874160	2000
143	162	7643946,2	4727790	5361576	2001
101	114	5969886,0	5247290	5924542	2002

*الاهمية النسبية = التجارة الخارجية ×100

الدخل القومي

**نسبة الانكشاف الاقتصادي= الصادرات+الاستيرادات×100

الناتج المحلي الاجمالي

التجارة الخارجية=الصادرات+الاستيرادات

المصدر :وزارة التخطيط –الجهازالمركزي للاحصاء–المجموعات الاحصائية السنوية لسنوات متعددة– بغداد.

وتقسم الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي:

1–فترة الخمسينات (1950 – 1960) فقد بلغت اهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1950 (46%) وفي عام 1960 بلغ (81%) وبمتوسط للفترة بلغ (74%)

2–فترة الستينات (1961 –1969) فقد بلغت اهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1961 بلغ (75%) وفي عام 1969 بلغ (64%) وبمتوسط للفترة بلغ (70%) .

3–فترة السبعينيات (1970–1980) فقد بلغت اهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1970 (94%)وفي عام 1980 بلغ (98%)وبمتوسط للفترة بلغ (97%).

وتظهرفي الفترات السابقة ان الاهمية النسبية للتجارةالخارجية من الدخل القومي كانت مرتفعة نسبيا وخاصة في فترة السبعينات مرتفعة جدا لزيادة الاستيرادات في تلك الفترة بشكل كبير.

4–فترة الثمانينيات (1981–1991)فقد بلغت اهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1981(54%)وفي عام 1986بلغ (34%)وفي عام 1989 بلغ (29%)ولكن في عام 1990 انخفضت الى (12%) وبعد عام والاعوام التالية لهذه السنة انخفضت متاثرة بحرب الخليج ولايدل هذا الانخفاض على ان الاقتصاد العراقي كان معتمدا على مصادر اخرى للدخل القومي غير النفط او يعيش اكتفاءا ذاتيا بل السبب يعود الى حرب الخليج الثانية وفرض الحصار الاقتصادي قبل توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة التي فرضت سيطرة الامم المتحدة على ايرادات النفط العراقية وتبويب استيراداته بما يحتاج من سلع غذائية وخدمات ضرورية وسلع طبية وانسانية بمشروع (النفط مقابل الغذاء والدواء) ويعكس هذا مدى الازمة الاقتصادية التي كان يمر بها الاقتصاد العراقي ومدى معانات الشعب خلال هذه السنوات .

5–فترة التسعينات (1992 –2002) في السنوات 1992– 1993 كانت اهمية التجارة كما ذكرنا انفا في عام 1990 , 1991 ولكن بعد عام 1994 اتخذت بعض الاجراءات من الجهات المختصة في العراق ومنها السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي فبدأت اهمية التجارة الخارجية الى الدخل القومي ترتفع الى (10%) ثم(15%) ثم(28%) للسنوات اللاحقة كما هو واضح في الجدول (1).

واتجهت بعدها اتجاها صعوديا بعد توقيع العراق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة والسماح في الاستيرادات بدون تحويل خارجي بشكل كبير بعد عام 1997 الى عام 2002 حيث بلغت عام 2002 حوالي (14%) ومما يلاحظ ان التجارة الخارجية في العراق تمثل حصة كبيرة من الدخل القومي وتعتبر مثلا واضحا لاقتصاديات التصدير وخاصة للنفط وان النشاط الاقتصادي يعتمد اعتمادا كبيرا على ارتفاع نسبة الصادرات وارتفاع نسبة الاستيرادات وكذلك السماح للاستيرادات بدون تحويل خارجي اي السماح لدخول رؤوس اموال اجنبية للاستثمار داخل العراق .

وبالرغم من ان الاهمية النسبية المرتفعة للتجارة الخارجية من الدخل القومي فانها لاتعتبر مؤشرا لدرجة التطوير والتخلف الاقتصادي الا انها تشير الى مدى ارتباط الاقتصاد في مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي .

ثانيا: نسبة الانكشاف الاقتصادي العراقي على الاقتصاد الدولي للمدة (1950-2002)

تعتبرنسبة الانكشاف الاقتصادي من المؤشرات المهمة لقياس اهمية التجارة الخارجية لبلد ما وكذلك يوضح ذلك مدى ونسبة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي على الاقتصاد الدولي فنلاحظ بان هذا المؤشر هو مقارب لمؤشر اهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي وذلك للفترات التي تم دراستها ومتابعتها فيلاحظ من الجدول(1) .

(1) فترة الخمسينات (1950 -1960) فقد بلغ معدل او نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام 1950 (31%) وبلغ عام 1960(63%) وبمعدل للفترة (56%) .

(2) فترة الستينات (1961 -1969) فقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام 1961 (59%) وعام 1969 (51%) وبمعدل للفترة (55%) .

(3) فترة السبعينات (1970 -1980) فقد بلغت نسبة الانكشاف الارقتصادي لعام 1970 (48%) وعام 1980 (76%) وبمعدل للفترة (68%) .

(4) فترةالثمانينات(1981-1991) فقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام1981(48%) ولعام1988(24%) أي انها انخفضت نتيجة الحرب العراقية الايرانية وفي عام 1990وما بعده انخفضت نسبة الانكشاف الاقتصادي نتيجة الحرب والحصار الذي فرض على العراق.

(5) فترة التسعينات(1992-2002) استمر الحصار منذ بداية التسعينات لحين توقيع مذكرةالتفاهم مع العراق والامم المتحدة التي فرضت سيطرة الامم المتحدة على النفط كما ذكرنا فيما سبق في الاهمية النسبية للتجارة الخارجية وبعدها السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي فزادت نسبة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد الدولي منذ عام 1998 حيث بلغت (120 %) وكذلك للسنوات التي تلتها ثم انخفضت في عام 2002 الى (101%). كما هو واضح من الجدول (1)

ثالثا: مستوى الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي في العراق للمدة (1950 -2002) : وتتضمن الاهمية النسبية للصادرات في الاقتصاد العراقي من الدخل القومي لتصدير السلع عليها للنفط الخام .

(1) فترة الخمسينات (1950 -1960) وقد تراوحت الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي بنسبة (28%) عام 1950 فزادت الى (53%) عام 1960 وبمتوسط للفترة بلغت (48%) .

(2) فترة الستينات(1961 -1969) وقد تراوحت الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي بنسبة (48%) لعام 1961واصبحت النسبة (45%) عام 1969.

(3) فترة السبعينات (1970 -1980) وقد تراوحت الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي نسبة (44%) عام 1970 زادت الى (51%) في عام 1980 .

(4) فترة الثمانينات (1981- 1991) وقد انخفضت الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي نتيجة الحرب العراقية الايرانية الى نسبة (31%) عام 1981 واصبحت (18%) عام 1988 ثم انخفضت عام 1990 وما بعدها لحصول حرب الخليج والحصار على العراق .

(5) فترة التسعينات (1992 – 2002) ومنذ ماتم توقيع مذكرة التفاهم مع العراق والامم المتحدة فقد بدأت تزداد الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي منذ عام 1994 كما هو واضح في الجدول (2).

رابعا :مستوى الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي في العراق للمدة (1950– 2002)

ومن المؤشرات لقياس اهمية التجارة الخارجية هي مستوى اهمية الاستيرادات من الدخل القومي وتتضمن اهمية الاستيرادات في الاقتصاد العراقي من الدخل القومي مختلف السلع والخدمات ومن

ضمنها السلع الغذائية والسلع التي تستخدم في التنمية .

(1) فترة الخمسينات (1950 – 1960) وقد تراوحت الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (19%) عام 1950 زادت الى (29%) عام 1960 .

(2) فترة الستينات (1961 – 1969) وقد تراوحت الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (28%) عام 1961 وانخفضت الى(19%) عام 1969 .

(3) فترة السبعينات (1970 –1980) وقد تراوحت الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (20%) عام 1970 ثم انخفضت الى(14%) عام1980 نتيجة الحرب العراقية الايرانية .

(4) فترة الثمانينات(1981 – 1991) وقد تراوحت الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (21%) عام 1981 حتى وصل الى(11%) عام 1988 وقد انخفضت الاستيرادات منذ عام 1989 – 1990 وما بعدها .

(5) فترة التسعينات (1992 – 2002) وقد استمرت الاستيرادات بالانخفاض نتيجة حرب الخليج والحصار على العراق وقد بدأت الاستيرادات بدون تحويل خارجي في سنة 1994 . ووصلت الاستيرادات عام 2002 نسبة (21%) كما هو واضح من الجدول (2) .

خامسا : الميزان التجاري العراقي للمدة (1950 – 2002)

ومن المؤشرات المهمة لقياس اهمية التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة هو الميزان التجاري ويظهر من الجدول (2) ان الميزان التجاري مع النفط لا يظهر عجزا في الميزان التجاري للسنوات في الخمسينات والستينات والسبعينات واستمر لغاية سنة 1985 وبعدها ظهر تاثير الحرب العراقية الايرانية في العجز لسنوات قليلة ثم ظهر العجز مرة ثانية بعد حرب الخليج ولكن ومنذ عام 1994 رجع الميزان التجاري مع النفط بدون عجز . ولكن الميزان التجاري بدون النفط فهو يعاني من عجز دائم منذ 1950 ولغاية 2002 ويظهر من الجدول (2) تزايد العجز على مدى السنوات فزاد العجز في الستينات عن الخمسينات ثم زاد العجز في السبعينات ثم زاد العجز في الثمانينات ولكن سنة 1991 عند بدء حرب الخليج والحصار انخفض لمدة سنتين ثم عاد العجز يتزايد لغاية عام 2002 .

وهذا العجز في الميزان التجاري ناتج عن اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط وترك بقية القطاعات الاقتصادية متخلفة ولا تستطيع ان تزيل هذا العجز وكذلك نتيجة للدخول في حروب مستمرة وحصار وعدم تحصيل الاستقرار في البلد مما ادى الى تدهور الاقتصاد بل وهروب رؤوس الاموال خارج البلد وخروج الكفاءات العلمية ورجال الاعمال بل وحصول احتلال للعراق وتبديد موارده وثرواته وتدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي .

جدول (2) يمثل الدخل القومي والصادرات والاستيرادات والاهمية النسبية لهما والميزان التجاري (مليون دينار)

السنوات	الدخل القومي	مجموع الصادرات	مجموع الاستيرادات	الاهمية النسبية للصادرات %	الاهمية النسبية للاستيرادات %	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري بدون النفط
1950	158	44	29,2	28	19	14,8	8,8-
1951	184	57,9	42,2	32	23	15,7	14,9-
1952	217	98,1	47,4	45	22	50,7	28,6-
1953	244	139,8	55,5	57	23	84,3	36,4-
1954	284	152,6	68,4	54	24	84.2	50,4-
1955	289	184,1	90,9	61	31	93,2	75-
1956	335	169,8	107,2	51	32	62,6	94-
1957	353	126,1	112,1	36	32	14	99,2-
1958	374	199,8	99,8	53	27	100	85,5-
1959	392	213,1	99,4	54	25	113,7	87,9-
1960	437,1	230,6	124,4	53	29	106,2	116,4-
1961	484,2	230,8	133,5	48	28	97,3	125,6-
1962	526,5	243,1	127,7	46	24	115,4	108,4-
1963	525,3	275,7	112,5	53	21	163,2	95,8-
1964	595,2	297,1	146,7	50	25	150,4	131,4-
1965	659,3	311,7	161,7	47	25	150	143,6-
1966	705,5	332,1	175,1	47	25	157	151,8-
1967	714,8	292,1	150,4	41	21	141,7	129,7-
1968	782,9	368	143,1	47	18	224,9	120,1-
1969	826,8	368,2	157,2	45	19	211	135,2-
1970	905,4	400,7	181,7	44	20	219	159,1-
1971	1021	549	247,9	54	24	301,1	225,1-
1972	1111	450,1	234,7	41	21	215,4	206,1-
1973	1339,4	958	270,3	72	20	687,7	237,8-
1974	2847,1	1971,1	883,4	69	27	1087,7	855,3-
1975	3491,1	1855,6	1426,9	53	41	428,7	1391,3-
1976	4826,1	2319,5	1150,9	48	24	1168,61	1104,4-
1977	5386,2	3113,9	1323,2	58	25	1790,7	1280,5-
1978	6709,9	3325,1	1473,6	50	22	1851,5	1410,7-
1979	10588,5	6397,7	1738,9	60	16	4658,8	1655,2-
1980	15323	7747,1	2208,1	51	14	5539	2086,1-
1981	10064,9	3084,8	2333,8	31	23	751	2317-
1982	10321,2	2997,5	2942,4	29	29	55,1	2926,9-
1983	10616	3081,6	1901,3	29	18	1180,3	1819,5-
1984	12681,7	2490,6	1958,4	20	15	532,2	1875,7-
1985	12686,7	3050,1	2266	24	18	784,1	2219,1-
1986	11558,7	1922,5	1977,2	17	17	54,7-	1950,7-
1987	14494,7	1087,5	1198	8	8	110,5-	1137,5-
1988	17267,1	3113,6	1852,7	18	11	1260,9	1784,5-
1989	17238,6	1747,6	216,4	10	1	133,9-	133,9-
1990	19025	705,7	1502,6	4	8	796,9-	1380,7-
1991	19140,8	69,1	130	0,4	1	60,9-	90-
1992	20357	170,5	193,2	0,4	1	22,7-	148,2-
1993	109252	1786,5	3970	2	4	2183,5-	2305-
1994	539297	40306,5	13773	8	3	26533,5	4599-
1995	1710658	214298	40484	13	2	173814	5451-
1996	2103581	423027,6	155819	20	7	267208,6	27437-
1997	26449744	2512256,4	326796	95	12	168546,4	22626-
1998	3211167	3931206,2	430408	122	13	3500798,2	25997-

6334-	2948085,2	16	91	603277	3551362,2	3888852	1999
19925-	5107922,2	18	136	773407	5881329,2	4318186	2000
38857-	5808450,2	19	142	917738	6726188,2	4727790	2001
36302-	3800530	21	93	1084678	4885208	5247290	2002

* الاهمية النسبية للصادرات= الصادرات×100
الدخل القومي

**الاهمية النسبية للاستيرادات=الاستيرادات×100
الدخل القومي

1- الميزان التجاري مع النفط = مجموع الصادرات مع النفط +الاستيرادات

2- الميزان التجاري بدون النفط = الصادرات التقليدية+الاستيرادات

المصدر: وزارة التخطيط –الجهاز المركزي للاحصاء –المجموعات الاحصائية السنوية تسنوات متعددة

سادسا : - تطور حصة الفرد الواحد من التجارة الخارجية ومقارنتها بحصة الفرد من الدخل في العراق للمدة (1950 – 2002) ومن المؤشرات المهمة لقياس اهمية التجارة الخارجية في اقتصاد دولة هو متوسط نصيب الفرد الواحد من التجارة ومقارنته بمتوسط حصة الفرد من الدخل القومي كما هو واضح في الجدول (3) .

وهذا المؤشر= نصيب الفرد الواحد من التجارة الخارجية ×100
نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي

(1) فترة الخمسينات (1950 – 1960) ويلاحظ ان حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1950 (13،910) دينار زادت الى (51،240) دينار عام 1960 وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1950 بلغت (46،3%) واصبحت لعام 1960(81،5%) وبلغ المتوسط للفترة (68،9%)

(2) فترة الستينات (1961 –1969) ويلاحظ ان حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1961 (50،780) دينار زادت الى (57،420) دينار عام 1969 وبمقارنتها بحصة الفرد منى الدخل القومي لعام 1961 بلغت (72،2%) اصبحت عام1969 (63،5%) .

(3) فترة السبعينات (1970 – 1980) ويلاحظ ان حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1970 (61،690) دينار زادت الى (903،100) دينار عام 1980 ويمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1970 بلغت (64،3%) اصبحت عام 1980 (78،0%) .

(4) فترة الثمانينات (1981 –1991) ويلاحظ ان حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1981 (396،410) دينار اصبحت عام 1991 بعد حرب الخليج والحصار على العراق (10،800) دينار وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1981 (53،8%) اصبحت عام 1990 (11،6%).

(5) فترة التسعينات (1992 –2002) ويلاحظ ان حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1992 (19،190) دينار زادت عام 2002 الى (233517،930) دينار وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1993 (5،3%) وفي عام 2002 (113،8%).

سابعا : تطور حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات في العراق للمدة (1950 -2002) : ومن المؤشرات المهمة لقياس اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد لاي بلد هو حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات فان حصة الفرد من الصادرات تزايدت في الخمسينات والستينات والسبعينات وكذلك حصة الفرد من الاستيرادات فقد زادت هي الاخرى خلال هذه الفترات ولكن حصة الفرد من الصادرات في فترة الحرب العراقية بدأت بالانخفاض وكذلك في فترة حرب الخليج استمرت منخفضة ولكن بعد سماح الاستيراد بدون تحويل خارجي زادت حصة الفرد من الاستيرادات وكذلك الصادرات ولغاية 2002 كما هو واضح من الجدول (3).

جدول (3) الدخل القومي وعدد السكان وحصة الفرد من الدخل القومي وحصة الفرد من الصادرات والاستيرادات. (مليون دينار)

السنوات	الدخل القومي	عدد السكان	حصة الفرد من الدخل القومي بالدينار	حصة الفرد من الصادرات بالدينار	حصة الفرد من الاستيرادات بالدينار	حصة الفرد من التجارة الخارجية بالدينار
1950	158	5261	30,030	8,360	5,550	13,910
1951	184	5409	34,010	10,700	7,800	18,500
1952	217	5557	39,040	17,650	8,520	26,180
1953	244	5706	42,760	24,500	9,720	34,220
1954	284	5854	48,510	26,160	11,680	37,750
1955	289	6002	48,200	30,630	15,140	45,810
1956	335	6150	54,430	27,600	17,430	45,040
1957	353	6299	55,990	20,010	17,790	37,810
1958	374	6518	57,370	30,650	15,310	45,960
1959	392	6736	58,130	31,630	14,750	46,390
1960	437,1	6955	62,840	33,150	17,880	51,240
1961	484,2	7173	67,500	32,170	18,610	50,780
1962	526,5	7392	71,220	32,880	17,270	50,160
1963	525,3	7610	69,020	36,220	14,780	51,010
1964	595,2	7829	76,10	37,940	18,730	56,680
1965	659,3	8047	81,930	38,730	20,020	58,820
1966	705,5	8308	84,910	39,970	21,070	61,040
1967	714,8	8580	83,310	34,040	17,520	51,570
1968	782,9	8860	88,360	41,530	16,150	57,680
1969	826,8	9149	90,370	40,240	17,180	57,420
1970	905,4	9440	95,910	42,440	19,240	61,690
1971	1021	9750	104,710	56,300	25,420	81,730
1972	1111	10074	110,280	44,670	23,290	67,970
1973	1339,4	10413	128,620	92,000	25,950	117,950
1974	2847,1	10765	264,470	183,100	82,060	265,160
1975	3491,1	11124	313,830	166,810	128,270	295,080
1976	4826,1	11505	419,470	201,600	100,030	301,640
1977	5386,2	12000	448,850	259,490	110,260	376,420
1978	6709,9	21405	540,900	268,040	118,790	386,830
1979	10588,5	12821	825,870	499,000	135,620	634,630
1980	15323	31238	1157,500	585,210	166,800	903,100
1981	10064,9	13669	736,330	225,670	170,730	396,410
1982	10321,2	14110	731,480	212,430	208,530	420,970
1983	10616	14586	727,820	211,270	130,350	341,620
1984	12681,7	15077	841,120	165,190	129,890	325,520
1985	12686,7	15585	814,030	195,700	145,390	341,100
1986	11558,7	16110	717,480	119,330	122,730	242,110
1987	14494,7	16335	857,580	66,570	73,330	139,910
1988	17267,1	16882	1022,810	184,430	109,740	294,170
1989	17238,6	17428	989,130	100,270	12,410	112,690
1990	19025	17890	1063,440	39,440	83,990	123,430

10,800	7,050	3,750	1039,180	18419	19140,8	1991
19,190	10,190	8,990	2129,760	18949	20357	1992
295,560	203,810	91,710	5608,990	19478	109252	1993
حصة الفرد من التجارة الخارجية بالدينار	حصة الفرد من الاستيرادات بالدينار	حصة الفرد من الصادرات بالدينار	حصة الفرد من الدخل القومي بالدينار	عدد السكان	الدخل القومي	السنوات
2703,020	688,400	2034,610	26966,410	20007	539297	1994
21406,600	1971,360	10435,230	83300,440	20536	1710658	1995
27402,310	7376,390	20025,890	99582,510	21124	2103581	1996
12877,860	14823,360	113955,200	119975,230	22046	26449744	1997
192124,660	18959,030	173165,630	141448,630	22702	3211167	1998
177685,350	25800,910	151884,440	166318,190	23382	3888852	1999
276290,630	32110,230	24418,400	179281,980	24086	4318186	2000
308062,150	36986,170	271075,170	190536,810	24813	4727790	2001
233517,930	42428,240	191089,690	205252,880	25565	5247290	2002

المصدر: احتسب من الجدول رقم (2).

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء– المجموعات الاحصائية السنوية لسنوات متعددة بغداد

الاستنتاجات

1- يلاحظ أن التجارة الخارجية والدخل القومي زادا زيادات مطردة منذ منتصف القرن الماضي ولحين حصول الحرب العراقية – الإيرانية ثم انخفضا خلال حرب الخليج ولكن بعد فتح الاستيراد بدون تحويل خارجي عام 1994 بدأت التجارة الخارجية والدخل القومي بالزيادة ثانية الى عام 2002 .

2- أن نسبة التجارة الخارجية من الدخل القومي كاهمية نسبية للتجارة الخارجية كانت متوازنة منذ منتصف القرن الماضي ثم زادت نسبيا لصالح التجارة الخارجية في السبعينات نتيجة تآميم النفط وتنشيط التجارة ثم انخفضت خلال الحرب العراقية –الإيرانية وحرب الخليج وبدأت بالزيادة عام 1998 نتيجة السماح بالاستيراد بدون تحويل خارجي واستمرت لحين عام 2002.

3- إن درجة الانكشاف الاقتصادي العراقي على الاقتصاد الدولي نتيجة زيادة مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي كانت معقولة ومقبولة منذ منتصف القرن الماضي ثم قلت نسبة الانكشاف الاقتصادي خلال التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي بينما زادت نسبة الانكشاف الاقتصادي نتيجة الاستيراد بدون تحويل خارجي منذ عام 1998 لغاية عام 2002 .

4- أما نسبة الصادرات ونسبة الاستيرادات من الدخل القومي أي الاهمية النسبية لهما: فقد كانتا متوازنتين ولو كانت لصالح الصادرات ثم بدأت بالانخفاض النسبي خلال الحرب العراقية – الإيرانية ولكن أثناء الحصار ولحين عام 1997 زادت نسبة الصادرات لغاية عام 2002 . ولكن نسبة الاستيرادات من الدخل القومي بقيت على نفس مستوياتها الى ان حدث الحصار ولكن تحسنت النسبة بعد عام 1997بعد السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي .

5- ان للميزان التجاري العراقي مع النفط لا يظهر عجزا منذ منتصف القرن الماضي ولكن ظهر العجز بعد استمرار الحرب العراقية – الايرانية لستة سنوات اي عامي 1986 و1987 كما ظهر العجز في حصار التسعينات لغاية سنة 1993 واختفى العجز في السنوات اللاحقة حتى السنة 2002 .

6- الميزان التجاري بدون النفط فيظهر عجز دائم في جميع سنوات البحث وقد زاد العجز في الستينات والسبعينات وهذا العجز ناتج من اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع واحد وهو

قطاع النفط وترك بقية القطاعات الاقتصادية متخلفة واستمر العجز في الثمانينات والتسعينات ولحد الان .

التوصيات:

1-ضرورة الاهتمام بمصادر تطوير وتنمية الدخل القومي الاخرى وتنميتها وضرورة تنوعها .

2-ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى والتوسع فيها كالقطاعات الزراعية والصناعية والخدمية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط .

3-من الضرورة الحد من استيراد السلع غير الضرورية وخاصة التي تنتج في العراق لحماية الصناعة والزراعة الوطنية .

4-من الضروري تشجيع استيراد السلع التي تقوم بدعم وتطوير خطط التنمية وزيادة الانتاج وخاصة السلع التي تدخل في عمليات تطوير الصناعة او الزراعة وغيرها.

5-ضرورة دعم الصناعات الوطنية لزيادة الصادرات ومعالجة عجز الميزانية .

6-ضرورة حل مشكلة توفير الامن والاستقرار في العراق لامكانية تحقيق التنمية الاقتصادية لان عدم الاسقرار سيحول دون تحقيقها او الاطمئنان ثم الاستثمار. .

7-ضرورة حل مشكلة الكهرباء بشكل ايجابي لامكانية تطوير التنمية في القطر والاستفادة من توفر الطاقة الشمسية بكميات كبيرة وخاصة صيفا .

8-ضرورة الاستفادة الايجابية من المياه المتوفرة وعدم هدرها وزيادة الري بالرش والتنقيط لزيادة الانتاج الزراعي ثم تصدير الفائض منه لعلاج عجز الميزانية .

9-معاجة العجز في الميزانية وذلك بتشجيع الصادرات من السلع المختلفة وتقنين الاستيرادات لان زيادتها يؤدي الى حدوث عجز في الميزانية وان زيادة الصادرات سيؤدي الى معالجة هذا العجز.

المصادر:

1- السيد علي د . عبد المنعم – مدخل في علم الاقتصاد – مبادئ الاقتصاد الكلي – الجزء الثاني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجامعة المستنصرية مطابع جامعة الموصل 1984 ص 207 , 213.

2- H Chenery , L.A ., Strout – Foregn Assistance , and Eeonomic Dereopenent , American Eco .Review spt . 1960 pp .s .g

3- النجار ,د. يحي غني و د . آمال شلاش – التنمية الاقتصادية (نظريات ومبادئ وسياسات) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطبعة جامعة الموصل 1991 ص 457 .

4- التقرير الذي رفعته لجنة ليستر بيرسون الى البنك الدولي للأعمار والإنماء – ماذا يجري في العالم الغني والفقير – شركاء في التنمية ترجمة ابراهيم نافع – القاهرة 1971 ص 85 .

5- H. R – Heller International Trad , Theory & Emolrcal Evidence Cprintice hall of India New Delhi 1977 ch – g -

6- دومينيك سلفاتور –الاقتصاد الدولي – سلسلة شوم – دار ماكجروهيل للنشر – مطابع الاهرام التجارية 1984 ص 10, 28 .

7- عجمية د. محمد عبد العزيز و د. مدحت محمد العقاد – النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية بيروت 1979 .

8- B .Ohlin - Interregional trade Harvard University press campridge -1995 –

9- E Hecksher "The Elbeet International Trade On the Distribution of Income " Reprinted in American Economic Asso ciatian Readings in the Theory of International Trade the Blakistion co. Philadelphia 1949 pp. 272 – 300 .

10- وزارة التخطيط –الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعات الاحصائية السنوية لسنوات متعددة بغداد .